

جمهورية مصر العربية

وزارة الداخلية



الإدارة العامة لمكافحة المخدرات

مداخلة بعنوان

دور أجهزة وزارة الداخلية في مجال مكافحة المخدرات

مقدمه من

اللواء/احمد كمال الدين سمك

مساعد وزير الداخلية – مدير الإدارة العامة لمكافحة المخدرات

إلي

الندوة الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة لتعزيز حكم القانون

في بعض الدول العربية بالتنسيق مع النيابة العامة المصرية

حول " الجرائم المنظمة والعبارة للحدود " والمنعقدة بالقاهرة

في الفترة من 28-29 مارس 2007م.

مُقَدِّمَةٌ

أضحت مشكلة إساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية وزراعتها وإنتاجها وتهريبها والاتجار غير المشروع بها، إحدى المشكلات التي لم تنج منها أياً من دول العالم، والتي لا زالت تشكل تحدياً رئيسياً لعالمنا المعاصر، لتزايد أخطارها الصحية والاجتماعية والاقتصادية، ولارتباطها بالعديد من أنماط الإجرام والعنف والفساد، وتهديدها للأمن والاستقرار والتنمية.

وجرائم المخدرات تعد أحد صور الجريمة المنظمة، ذات الصلة بكافة أنشطتها، باعتبارها جريمة عالمية تتجاوز الحدود لتهدد وتخل بعناصر الأمن القومي للبلاد بمفهومه الشامل الداخلي والخارجي؛ وهو الأمر المتحقق في بعض دول العالم، فإن الأمر يختلف في منطقتنا وفي مصر، حيث لم يرصد تكون عصابات الإجرام المنظم علي أراضينا بالمفهوم المتعارف عليه عالمياً - وان كنا لم ننجو من امتداد نشاط هذه العصابات إلينا- وهو ما أكدته جهود أجهزة مكافحة بضيبتها بعض عناصر الأجرام المنظم "المافيا الإيطالية وغيرها" فضلاً عما أحبطته من المحاولات العديدة و المتكررة للعصابات الدولية لنقل أنشطتها إلى مصر.

والحقيقة الثابتة اليوم في ظل المتغيرات والمستجدات انه لا يمكن لأي دولة من دول العالم- مهما بلغت قوتها أو درجة تقدمها- أن تواجه هذه الجريمة بمفردها لاتساع مسرح ارتكابها وامتداده بين قارات العالم ، أو لسهولة تحرك العناصر الإجرامية- وبخاصة المنظمة منها- وتنقلها وهربها واختفائها، أو ربما لإمكانية قيامها بأنشطتها الإجرامية عن بعد، نتيجة للتقنيات الحديثة وسهولة التنقل، مستغلة صعوبة تتبعها نتيجة الاصطدام بعوائق الحدود والسيادة واختلاف التشريعات وتباين قدرات أجهزة مكافحة من دولة لأخرى، فالمخدرات تنتج في دول وتستهلك وتخزن وتهرب عبر دول أخرى ، ويجري غسل الأموال المتحصلة منها في دول أخرى.

الأمر الذي يتطلب عمل وطني متكامل ومتكافئ من خلال استراتيجية قومية تنسق وتحدد الجهود وتتابع وتقيم وتطور تقوم علي الأخذ بالأسلوب العلمي والاستعانة بأحدث التقنيات، وبما يتفق والنهج العالمي وتفعيل التعاون والتنسيق علي كافة مستويات مكافحة المحلية والإقليمية والدولية واعتماد أساليب ووسائل غير تقليدية في البحث والتحري والمواجهة، والسعي للمشاركة في كافة المعاهدات والمواثيق الدولية وعقد المعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف وإجراء التعديلات التشريعية بما يتفق مع النظام الدولي.

** تاريخ واستراتيجية مكافحة المخدرات في مصر

كانت مصر من أوائل الدول التي تنبعت إلى خطورة مشكلة المخدرات، وكان لها السبق في إصدار واحداً من أقدم تشريعات مكافحة في العصر الحديث، وهو الأمر الصادر في 8 أكتوبر 1800 م، بتجريم تعاطي الحشيش تلاه الأمر العالي الصادر في 29 مارس سنة 1879 الذي جعل زراعة الحشيش واستيراده مخالفة عقوبتها الغرامة، وقد توالى التشريعات بعده إلى أن صدر القانون الحالي رقم 182 لسنة 1960 وتعديلاته وأخرها القانون 122 لسنة 1989م، والمبادرة في 20 مارس 1929م إلى إنشاء أول جهاز متخصص للمكافحة في العالم.

وإيماناً بأن مشكلة المخدرات هي مشكلة قومية ذات أهمية، وبأن مواجهتها تتطلب عملاً قومياً علمياً يتناسب مع هذه الدرجة من الأهمية، صدر القرار الجمهوري رقم 450 لسنة 1986م، بتشكيل المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان، برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء، وعضوية عدد من الوزارات المختصة، ليتولى هذا المجلس التنسيق بين الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية أو العامة أو الخاصة، ووضع السياسات، واقتراح التشريعات والنظم، والاتصال بالجهات والهيئات المحلية والأجنبية لتبادل المعلومات والخبرات والإشراف علي اتفاقيات المعونة المقدمة منها، في

مجال مكافحة وعلاج الإدمان، وكان من أبرز أعماله إصداره عام 1992م، الإستراتيجية القومية المتكاملة لمكافحة المخدرات ومعالجة مشكلات الإدمان و التعاطي ، وتجدر الإشارة انه يجري حاليا دراسة لتطويرها كي تواكب المتغيرات المحلية والعالمية .

وتقوم استراتيجية وخطط مواجهة مشكلة المخدرات علي محورين هما محور مكافحة العرض ومحور خفض الطلب ، و محور مكافحة العرض يتمثل في التصدي لكافة أشكال وصور التعامل غير المشروع في المخدرات من إنتاج وزراعة وجلب وتصدير واتجار وتعاطي.. الخ، 00 وتختص بهذا الدور أجهزة إنفاذ القانون وهي في مصر أجهزة وزارة الداخلية وفي مقدمتها الإدارة العامة لمكافحة المخدرات، ووزارة الدفاع " سلاح حرس الحدود"، ووزارة المالية " مصلحة الجمارك" ، ووزارة الصحة " الإدارة المركزية للشئون الصيدلية".

بينما محور خفض الطلب يتمثل في إجراءات الوقاية والعلاج والتأهيل من خلال توعية وتبصير المواطنين بأضرار المخدرات بهدف ألا يدخل إلي دائرة الطلب على المخدرات أشخاص جدد، وعلاج و تأهيل من وقع في براثن الإدمان لإعادته إلى المجتمع كعضو نافع 00 ويقوم بهذا الدور العديد من الأجهزة الحكومية منها وزارات الصحة والشباب والتضامن الاجتماعي والمؤسسات الدينية والتعليمية والأجهزة البحثية ومؤسسات المجتمع المدني من جمعيات أهلية ونقابات وأندية اجتماعية.

**** سياسة وزارة الداخلية لمواجهة مشكلة المخدرات ونتائجها**

تقوم سياسة وزارة الداخلية لمواجهة مشكلة المخدرات علي عدة محاور أساسية

وهي:

المحور الأول: مكافحة الزراعات المخدرة:

* باستمرارية متابعة الموقف الأمني بمناطق الزراعات المخدرة وتوجيه حملات أمنية فاعلة لهذه المناطق تضمن القضاء على هذه الزراعات وضبط القائمين عليها ومنع تكرار زراعتها، وفرض رقابة على المحاور الحاكمة والمعابر بمناطق الإنتاج، مع مواصلة التنسيق والتعاون مع وزارة الدفاع لتفعيل المشاركة في حملات الإبادة، وتكثيف عمليات الاستطلاع والإبرار، إلى جانب دعم مشروعات التنمية البديلة بسيئات بالتعاون المباشر مع الأجهزة المحلية ومشايخ القبائل، و رصد وإحباط محاولات نقل أنشطة الزراعات المخدرة إلى مناطق جديدة، مع الارتقاء بمستوى أداء العاملين في مجال كشف وإبادة الزراعات المخدرة ودعمهم بأحدث التقنيات في مجال الاستطلاع والملاحة البرية وقراءة الخرائط واستخدام الأجهزة الحديثة.

المحور الثاني: مواجهة الجلب والتهريب:

* تحرص الوزارة علي دعم جهود مواجهة خطوط التهريب الرئيسية عبر الحدود والسواحل ، بتعزيز القطاعات الحدودية والساحلية وفروعها بالمنافذ والموانئ بالإمكانيات البشرية والمادية وبخاصة أجهزة المساعدات الفنية والتفتيش، ووسائل الانتقال المناسبة، ودعم الدوريات الحدودية بأحدث أجهزة الرصد والمتابعة والرؤية الليلية، مع تكثيف التحريات حول خطوط ومناطق التهريب والقائمين عليها، وأنواع المخدرات المستحدثة المستهدف تهريبها للبلاد، وسد الثغرات وتقوية المواقع النائية لمواجهة استغلال عصابات التهريب للأماكن البعيدة وغير المطروقة، والمناطق الحدودية باستمرار تعزيز التعاون الدولي مع دول الجوار وأجهزة مكافحة الدولية.

المحور الثالث: مواجهة علانية الاتجار والبور:

* تهتم الوزارة بمواجهة البور الإجرامية وعلانية التعاطي بمختلف أنحاء الجمهورية، والتي تنعكس آثارها سلباً على جهود أجهزة مكافحة لدي الرأي العام، من خلال

تكثيف التحريات لرصد وتحديد العناصر القائمة عليها وتوجيه حملات مكبرة للقضاء عليها، وتكثيف التواجد الأمني والمتابعة لمنع عودتها لنشاطها والعمل على ضبط العناصر الهاربة.

المحور الرابع: في مجال مكافحة التعاطي وخفض الطلب:

* أن وزارة الداخلية رغم اختصاصاتها بجانب (مكافحة العرض) من خلال منع إنتاج المخدرات وجلبها وتهريبها والاتجار فيها ونجاحها المشهود في هذا الميدان، فإنها لم تدخر جهداً لدعم جهود (خفض الطلب) على المخدرات، كما تؤكد على حرصها الدائم على عدم دخول أشخاص جدد إلى دائرة التعاطي أو الإدمان مع توجيه عناية خاصة لفئات الشباب والطلاب 00 وتتمثل جهود وزارة الداخلية من خلال جهاز مكافحة (الإدارة العامة لمكافحة المخدرات) في هذا المجال في الآتي:

- تكثيف الحملات لضبط المتجرين، وشن حملات موجهة على مناطق تجمعات الشباب قرب النوادي والمصايف والكافيتريات وتجمعات طلاب الجامعات والمدارس، وكذا على الصيدليات المخالفة بالتنسيق مع الجهات المختصة بوزارة الصحة.

- بث موقع لجهاز مكافحة على شبكة الإنترنت يستهدف التوعية والتعريف بالمخدرات وأضرارها، وكذا موقع للبريد الإلكتروني لتلقي البلاغات عن جرائم المخدرات.

- إنشاء قسم يسمى قسم الاتصال بأجهزة خفض الطلب، لتقوية قنوات الاتصال والتنسيق بين الإدارة والأجهزة العاملة في مجال خفض الطلب.

- الحرص على التنسيق والمشاركة مع الوزارات والأجهزة الوطنية والدولية المعنية للإسهام في البرامج الخاصة بالتوعية من أخطار المخدرات بكافة الوسائل المتاحة.

- استقبال طلاب المدارس والجامعات بديوان الإدارة العامة لمكافحة المخدرات لزيارة معلمها والتعرف على جهود مكافحة وتوعيتهم.

- التنسيق مع مصحات علاج الإدمان الحكومية لتحويل المتعاطين المتقدمين من تلقاء أنفسهم أو عن طريق أسرهم لتلقي العلاج اللازم.

- - متابعة ورصد المواقع المشبوهة علي شبكة الإنترنت.

- تنفيذ أنشطة تدريبية وبرامج توعية وتدريبية مع مختلف الوزارات والهيئات.

- وعلي المستوي الدولي فقد دأبت مصر بالاجتماعات السنوية للجنة المخدرات بفيينا، بتقديم العديد من مشروعات القرارات التي تدعم جهود خفض الطلب.

المحور الخامس: تتبع الثروات غير المشروعة:

بعد صدور قانون مكافحة غسل الأموال رقم 80 لسنة 2002م تدعم جهود متابعة كبار

مهربي ومروجي المواد المخدرة 00 و يتم دعم الجهود من خلال:

- استمرار دعم إدارة متابعة الثروات غير المشروعة بشرياً ومادياً لتطوير الأداء في مجال فحص ثروات كبار تجار ومهربي المخدرات.

- تفعيل جهود كافة العاملين في مجال المكافحة لمتابعة ورصد المتعاملين في أنشطة المخدرات وحصر ثرواتهم.

* تجدر الإشارة أن هذا العام شهد إحالة عدد 13 تاجر مخدرات إلى جهاز المدعى العام الاشتراكي وقدرت ممتلكاتهم بحوالي 78 مليون جنيه (ثمانية وسبعون مليون جنية مصري) مدعمة بكافة المستندات والأدلة التي لا تدع مجالاً للشك في أن ثروة هؤلاء تكونت نتيجة اتجارهم الغير مشروع في المواد المخدرة، وفحص 15 شكاوى محالة من المدعى العام الاشتراكي.

المحور السادس: التعاون الدولي:

* تقدر وزارة الداخلية أهمية التعاون الدولي في مكافحتها للجريمة وترتكز خططها عليه كمحور رئيسي في المواجهة الشاملة، و يتجلى ذلك في مجال مكافحة جرائم المخدرات بوصفها جرائم عابرة للحدود و جرائم عالمية 00 وذلك بانضمام مصر لكافة اتفاقيات ومعاهدات الأمم المتحدة إلى جانب إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية لتعزيز التعاون في مجالات المكافحة المختلفة 00 وفي سبيل ذلك فهي تعزز من إجراءات الاتصال والتنسيق

مع أجهزة مكافحة العريبية والأجنبية في مجالات عدة منها) ضبط القضايا المشتركة، وتتبع المهريين الدوليين، وثرواتهم، وتبادل الخبرات والمعلومات، ودعم الأنشطة التدريبية).

** نتائج سياسة وزارة الداخلية لمكافحة المخدرات:

** بيان إحصائي بأجمالي جهود وزارة الداخلية خلال عامي

2006/2005م:

البيان / السنة	2005م	2006م
عدد القضايا	31300	40812
عدد المتهمين	33411	43591
أراضي منزعة بالقنب	322 فدان	352 فدان
أراضي منزعة بالخشخاش	98 فدان	120 فدان
	72 طن	100 طن
	31 كجم	25.2 كجم
ات خشخاش	39 كجم	117.7 كجم
ش	1475 كجم	5.146 طن
مخدر الهيروين	31.5 كجم	58.70 كجم
مخدر الأفيون	40 كجم	33.10 كجم
أقراص مخدرة	310423 قرص روهينول 10683 قرص اكستاسي.	82230 قرص روهينول 10308 قرص اكستاسي
مخدر الكوكايين	53 جرام	700 جرام
ماكستون فورت	1.3 لتر	2.111 لتر